

# الميثاق الثاني

## نشاط "التكوين المهني"

**80,42**  
مليون دولار



يهدف نشاط "التكوين المهني"، الذي رصد له غلاف مالي يناهز 80,42 مليون دولار أمريكي، إلى تطوير وتحسين جودة التكوين المهني وتعزيز الصلة بين العرض والطلب من الكفاءات. ويتمحور هذا النشاط، الذي يتم تنفيذه بتعاون وثيق مع القطاع المكلف بالتكوين المهني، حول المكونين التاليين:

إنشاء صندوق "شراكة" للتكوين المهني، المخصص لتمويل: (أ) إحداث أو توسعة مراكز للتكوين المهني يتم تدبيرها في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص؛ أو (ب) تيسير انتقال مراكز عمومية للتكوين المهني قائمة من نمط تدبير تقليدي إلى نمط للتدبير يعتمد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وغايته الاستجابة للطلب.



ويرتكز إرساء هذا الصندوق، الذي يهدف إلى الرفع من قابلية تشغيل الشباب وتحسين القدرة التنافسية للمقاولات، على التجارب الرائدة التي قادتها الحكومة المغربية في إطار مواكبة مختلف الاستراتيجيات التنموية في القطاعات الواعدة (الصناعة، والطاقات المتجددة، الخ.)، من خلال إحداث معاهد ذات تدبير مفوض في إطار شراكة بين القطاعين العمومي والخاص، والتي تتميز باعتماد نموذج للحكامة يمكن من الانتقال من نمط تدبير تقليدي قائم على العرض إلى نمط تدبير غايته الاستجابة لطلب القطاع الخاص.

دعم تفعيل إصلاح التكوين المهني: يرتكز هذا المكون، الذي تجسده الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني المصادق عليها من قبل مجلس الحكومة في يوليوز 2015 والذي يتقاطع مع الأهداف المسطرة في خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني التي عرضت على أنظار صاحب الجلالة الملك في أبريل 2019، على خمس محاور: التمويل، والإطار القانوني والتنظيمي، والتكوين المهني الخاص، والتكوين المستمر، ومقاربة النوع.



ويهدف هذا الدعم، المقدم للفاعلين العموميين والخواص المعنيين بالتكوين المهني، إلى تجويد منظومة التكوين المهني والرفع من قدرتها على الاستجابة بشكل ملائم لحاجيات القطاع المنتج ومختلف الفئات المستهدفة، خصوصاً النساء والشرائح الاجتماعية في وضعية هشاشة.

ويهدف هذا الدعم كذلك إلى تعزيز إشراك القطاع الخاص في تدبير وحكامة منظومة التكوين المهني على جميع الأصعدة (الوطني، والقطاعي، والجهوي، والمحلي)، وخاصة على صعيد مراكز التكوين وفي مختلف أنماط التكوين (الأساسي، والتدرج المهني، والتناوب، والتكوين المستمر). كما يهدف هذا الدعم إلى ضمان الانسجام العام لمنظومة التكوين المهني، خصوصا فيما يتعلق بالتحديد الواضح لأدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين، وإرساء آليات لتقييم الأداء كأساس لتخصيص وتوزيع التمويلات.

كما سيتم، في إطار هذا المكون، تنظيم مناورات سنوية لتدارس الأشواط التي تم قطعها في مجال إصلاح التكوين المهني. وستشكل هذه المناورات منتديات لتبادل وتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات على المستوى الوطني والدولي.